

## بَحْث

عنوان البحث // اساءة استعمال الحق خطأ تقصيريا يلتزم من صدر منه بتعويض  
الضرر الناشئ عنه.

البحث منشور في مجلة جامعة بابل-العدد ٢ / ٢٠٠٩ المجلد ١٧

الباحث/ مالك جابر الخزاعي

استاذ القانون المدني المساعد

كلية القانون/جامعة القادسية

ملخص البحث / اذا تسبب شخص وهو يستعمل حقا من حقوقه في الاضرار بالغير هذا هو موضوع البحث ولفهم هذا الموضوع ووضعه في المكان الصحيح، لابد من معرفة ان للخطا صورتان ، الاولى هي الخروج عن حدود الرخصة او حدود الحق ،والثانية هي التعسف في استعمال الحق او اساءة استعمال الحق وهذه الصورة هي التي سنعالجها في بحثنا ،ويجدر الاشارة الى ان التعسف يرد على استعمال الحقوق وحدها ،اما الرخص فلا حاجة لترتيب فكرة التعسف لان احكام المسؤولية المدنية تكفل ذلك.

كما ان اساءة استعمال الحق تدخل ضمن احكام المسؤولية التقصيرية ،ويراد بهذه المسؤولية الزام الشخص الذي يمارس حقا من حقوقه دون ان يتجاوز حدوده بتعويض الغير عن الضرر الذي ينشأ عن استعمال الحق على نحو ينصرف به عن وظيفته الاجتماعية التي تحددها قيم المجتمع ومصالحته.

ان سبب اختيارنا موضوع هذا البحث هو اننا نادرا مانجد من يبحث به رغم اهميته ،كما ان مشرع القانون المدني العراقي لم يول هذا الموضوع الاهمية التي يستحق ،وبذلك اثرنا ان نتناوله بفصلين يتناول الفصل الاول مبحثين المبحث الاول عن التطور التاريخي لاساءة استعمال الحق وموقف الفقه الاسلامي وبعض القوانين المدنية منه بثلاث مطالب ، خصصنا المطلب الاول للتطور التاريخي والمطلب الثاني لموقف الفقه الاسلامي والمطلب الثالث الموقف من بعض القوانين المدنية.

اما البحث الثاني فخصصناه للحالات التي يكون فيها استعمال الحق غير جائز وبثلاثة مطالب ايضا.

اما الفصل الثاني تناولنا فيه التطبيقات التشريعية والقضائية ومن خلال مبحثين ايضا، المبحث الاول عن التطبيقات التشريعية اما المبحث الثاني عن تطبيقات القضاء العراقي، كما حرصنا ان يتخلل المبحث كل ما هو مفيد من الامثلة الواقعية والعلمية مما سمحت لنا المصادر التي اعتمدناها لذلك وما يقتضيه المقام من الاستشهاد بقرارات محكمة التمييز وبالقدر الذي نراه ضروريا ، وختمنا البحث بحصيلة ما تناولناه بأهم الملاحظات والمقترحات والنتائج والتوصيات التي تم استنتاجها من خلال البحث .